INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS
Registration No. 2795

بيان المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان – جنيف
في الذكرى السنوية الثانية لانطلاق ثورة 14 فبراير 2011 المجيدة

إن يوم الرابع عشر من فبراير 2011م أصبح يوما تاريخيا في تاريخ الحراك السياسي في البحرين، وسيبقى هذا التاريخ ذكرى تذكّرنا بيوم انطلاقة هذه الثورة السلمية المباركة التي جسدت إصرار الشعب البحريني الأبي على نيل حقوقه المشروعة وقيام نظام سياسي جديد في البحرين.

إن الذكرى السنوية الثانية لتفجر ثورة 14 فبراير المجيدة لتؤكد بوضوح أن الشعب البحريني وكل قوى المعارضة السياسية يتحلون بالصبر والثبات علي الحق، كما تؤكد أن الشعب البحريني قد أصبح واثقا من نفسه ومتوكلا على الله سبحانه وتعالى وعازما على التحرر من الظلم والاستبداد والقمع والحكم البوليسي والهيمنة إلى الأبد.

والمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يندد وبشدة بالتدخل الأمريكي المتحيز ضد ثورة شعب البحرين المباركة، وخاصة الدول الغربية وأمريكا - التي تدعي دعم الديمقراطيات والحريات في العالم العربي والإسلامي وتدعي دعم ربيع الثورات العربية - عندما كالت بمكيالين أثناء تناولها لمطالب الشعب البحريني العادلة.

ولقد إنطلق الحوار البحريني بمشاركة 5 جمعيات معارضة وهي: الوفاق الوطني الإسلامية والعمل الوطني الديموقراطي (وعد) والتجمع القومي الديموقراطي والمنبر الديموقراطي التقدمي والإخاء الوطني، والمجلس الدولي إذ يبارك هذا الحوار وهو رهن بإرادة الشعب البحريني الذي يملك وحده حق تقرير مصيره إلا أن المجلس يتحفظ علي آلياته، وقد كنا ننتظر إعلان بدء تفاوض متكافئ بين السلطة والمعارضة وبعد أن يتم الإفراج عن القادة والرموز السياسيين والحقوقيين ليكونوا ضمن فريق المعارضة المفاوض، وقد أوضحت هذه الجمعيات أنها طرحت في رسالتها مناقشة آليات الحوار وطريقته إلا أنها لم تتلق أي جواب من السلطة الحاكمة، وفي الوقت ذاته جددت المعارضة دعوتها لمظاهرة جماهيرية في منطقة سترة تحت عنوان «الشعب قرر التغيير» بالتزامن مع بدء أولى جلسات الحوار، أي أن الاحتجاجات والحراك الميداني مستمر بوجود الحوار أو من دونه وسوف يتواصل إلى أن يحقق شعب البحرين غايته وتتحقق مطالبه.

وبالرغم من الدور الرئيسي والفاعل للجمعيات المعارضة إلا أنها لا تقرر عن الشعب ولكن تحمل برنامجا سياسيا ورؤية وطنية ومن يقرر قبولها أو ردها هو الشعب بإظهار كلمته.

وفي الذكرى السنوية الثانية لثورة 14 فبراير المجيدة؛ فإن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤيد بشدة الحراك السلمي لشعب البحرين المناضل الذي يسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق انتصارات ومكاسب سياسية كبيرة ضد الظلم والقهر والاستبداد، وبحمد الله فإن هذا الشعب الأبي يرد بقوة على كل جرائم سفك الدماء وإزهاق الأرواح حتي نيل حقوقه المشروعة كاملة بعون الله تعالي،

ويطالب المجلس الدولي بالآتي:

1- محاكمة كل من يثبت مشاركته في ارتكاب الانتهاكات التي تمت أثناء فترة السلامة الوطنية وتسهيل تقديمهم للقضاء الدولي للمحاكمة.

2- انسحاب القوات الأجنبية لثبوت عدم وجود أي تهديد خارجي .

3- الإفراج عن السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان وإلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقهم .

4- أن يقوم أعضاء مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية في الأمم المتحدة، والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بتحمل مسئولياتهم لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير اللجان الدولية لوقف معاناة الشعب البحريني وفق ما جاء بوعودهم السابقة للشعب البحريني .

5- تشكيل هيئة دولية مستقلة بمشاركة وطنية بحرينية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الدولية بعد فشل اللجنة الوطنية وعجزها عن تنفيذ ذلك.

6- الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة التقرير واتخاذ ما يلزم بشأنه و المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان للنظر في الانتهاكات اللاحقة لحقوق الإنسان في البحرين.

رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان

المحامي د. عبدالحميد عباس دشتي

2013/2/11